برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

القطر: دولة الإمارات العربية المتحدة

رقم وثيقة المشروع 00076541

عنوان المشروع:	تقرير التنمية الإنسانية الأول لإمارة أبوظبي
النتائج المتوقعة للبرنامج القطري:	تعزيز القدرة الوطنية على تحليل وتصميم ومراقبة مبادرات التنمية الإنسانية.
النتائج المتوقعة:	إعداد تقرير التنمية الإنسانية الأول لإمارة أبوظبي
الجهة المنفذة:	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
الجهات المشاركة في التنفيذ:	دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي

وصف مختصر

يهدف هذا المشروع الى صياغة وإنتاج تقرير التنمية الإنسانية الأول لإمارة أبوظبي. وسيتناول التقرير قضايا التنمية الإنسانية من أجل توفير أفضل مستويات المعيشة، وبيئة تمكينية مواتية للناس لاتخاذ أفضل الخيارات، والاستفادة من قدراتهم الإنتاجية كاملة، وترتيب حياتهم لتكون منتجة وذات قيمة. وستتطلب هذه المهمة تحديد الأولويات الوطنية، وتحليل ظروف التنمية الحالية والانجازات في مجال التنمية الإنسانية، وتحديد التحديات الماثلة، والتنسيق بين جميع الهيئات الإنمائية ذات الصلة، ووضع استراتيجيات شاملة وتجسيد هذه الاستراتيجيات في أهداف وغايات يمكن تحقيقها ويتلخص الغرض الرئيسي من هذا التقرير في تحديد السبل لترجمة النمو الاقتصادي في التنمية الإنسانية. وعلاوة على ذلك، سوف يمثل التقرير مرجعا رئيسيا لتقارير التنمية الإنسانية في المستقبل ليس فقط لإمارة أبو ظبي ولكن أيضا للإمارات الأخرى في دولة الإمارات العربية المتحدة من خلال توفير فهم أفضل للسياق القطري وللاهتمامات الوطنية الرئيسية في مجال التنمية الإنسانية.

مدة البرنامج الممدة: سنة واحدة (2010-2011)

جوانب النتائج الرئيسية (تقرير التنمية الإنسانية) _____

رمز جائزة أطلس: _____

تاريخ البدء: _____

تاريخ الانتهاء: _____

تاريخ اجتماع لجنة البرنامج: كل 3 أشهر

ترتيبات الإدارة: نموذج التنفيذ الوطني

إجمالي الموارد المطلوبة 980,000 دولار أمريكي

إجمالي الموارد المخصصة: _____

- منتظمة: ___X___
- أخرى:
  - جهة مانحة: ___X___
  - جهة مانحة: ___X___
  - جهة مانحة: ___X___
  - حكومة: 997,500 دولار أمريكي
  - ميزانية غير ممولة: ___X___

تمت الموافقة من قبل: سعادة السيد محمد عمر عبدالله

وكيل دائرة التنمية الاقتصادية
دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي

التاريخ: 13 Dec. 2010

تمت الموافقة من قبل: الدكتورة إليسار صروخ

الممثل المقيم
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

التاريخ: 12 Dec 2010

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الإمارات العربية المتحدة
United Arab Emirates
United Nations Development Programme

جدول المحتويات

1- تحليل الحالة .....

2- إستراتيجية المشروع .....

3- النتائج وإطار الموارد .....

4- إطار المراقبة والتقييم .....

5- السياق القانوني .....

الملاحق:

1- سجل المخاطر

أولاً، تحليل الحالة

أبو ظبي هي عاصمة دولة الإمارات العربية المتحدة، وتُعد واحدة من بين أكبر منتجي النفط في العالم. وقد حاولت تنويع اقتصادها في السنوات الأخيرة من خلال محافظ استثمارية مختلفة مثل الخدمات المالية والسياحة.

كما بلغ حجم اقتصاد أبوظبي 140 مليار دولار أمريكي، حيث يشكل قطاعي النفط والغاز المصدرين الرئيسين لتوليد الدخل ويمثل أكثر من 60٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدولة الإمارات العربية المتحدة، ونجد في أبو ظبي أعلى معدل لدخل الفرد.

وقد أدرك برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والجهات الرسمية في أبو ظبي أهمية ترجمة مستويات الدخل هذه إلى مستويات حياة كريمة لجميع أفراد المجتمع ويعملون على تعزيز ودعم هذه الترجمة، وتسهيل إمكانية الحصول على الاحتياجات الأساسية، وتوسيع الخيارات أمام الناس، والمساهمة في بناء قدراتهم. وبعبارة أخرى، إن السلطات الآن معنية بتحديد سبل ضمان استمرارية هذا النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الإنسانية.

من الواضح أن أبو ظبي تلعب دورًا هامًا في تطور ونمو دولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي ظهرت الحاجة إلى معالجة قضايا التنمية الإنسانية وباتت أولوية وطنية. وتستهدف هذه المهمة جميع قطاعات المجتمع من خلال تحليل الحالة الاجتماعية والاقتصادية الراهنة، وتحديد التحديات القائمة، ووضع استراتيجيات شاملة والتنسيق بين جميع عناصر التنمية الفاعلة القائمة، سواء على الصعيد المحلي أو الدولي أو الحكومي.

من ناحية أخرى، أصبح المواطنون هم المعنيون أكثر فأكثر بتقدمهم ولا ينبغي الخلط بين جودة الحياة ومفهوم مستوى المعيشة، الذي يستند أساسًا على الدخل. فمؤشرات جودة الحياة لا تقتصر على الثروة وفرص العمل فحسب، وإنما أيضًا البيئة العمرانية والصحة البدنية والعقلية والتعليم والترفيه وكيفية قضاء وقت الفراغ وحقوق الإنسان والانتماء الاجتماعي. وفي حين كانت جودة الحياة منذ فترة طويلة هدفًا صريحًا أو ضمنيًا للسياسات، إلا أن تعريفها ومعايير قياسها ظلت غير كافية وغامضة.

وفي إطار الجدل العالمي المعاصر، يتنامى الإجماع حول الحاجة لتطوير رؤية أكثر شمولاً للتقدم – رؤية تأخذ بالحسبان الاعتبارات الاجتماعية والبيئية والاقتصادية - بدلاً من التركيز بشكل رئيسي على المؤشرات الاقتصادية، التي تعد معيارًا هامًا للنشاط الاقتصادي إلا أنها لم تتطوّر بما يكفي لتكون المعيار الوحيد لتقدم الأمة أو مستوى المعيشة العام للمواطن. وهناك أيضًا اعتراف واسع النطاق بأن تطوير معلومات شاملة وعالية الجودة ومشتركة ومتاحة حول كيفية أداء مجتمع يُعدّ أمرًا بالغ الأهمية لضمان أن عملية صنع القرار متجاوبة ومسئولة بشكل متزامن على جميع المستويات (على صعيد واضعي السياسات ورجال الأعمال والمواطنين، الخ)، ناهيك أن التقدم يترتب عنه أيضًا المنافسة وتكون التنافسية في بعض الأحيان على حساب الاستدامة، مثل استنزاف الموارد وارتفاع معدلات استهلاك الطاقة والمياه وغيرها. وحيث أننا نواجه اليوم بشكل خاص أزمة بيئية تلوح في الأفق وترتبط بظاهرة الاحتباس الحراري. وبالتالي، فإن أسعار السوق تتأثر بحقيقة انعدام الرسوم المفروضة على انبعاثات الكربون، حيث لا تُراعى كلفة هذه الانبعاثات في حسابات الدخل القومي المعياري.

ومن الجدير بالذكر أن تقرير التنمية الإنسانية الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 يهدف الى وضع الناس مرة أخرى في صميم عملية التنمية، مع التركيز على تحقيق رفاهية الإنسان بوصفها هدفًا للتنمية.

واستنادًا إلى المبدأ القائل بأن الشعوب هي الثروة الحقيقية للأمم، فإن تقرير التنمية الإنسانية العالمي اعتبر أن التنمية تتمحور حول توسيع الخيارات التي يمتلكها الأفراد ليعيشوا الحياة التي يقدرونها، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى بناء القدرات الإنسانية (مجموعة الأمور التي يستطيع الناس القيام بها أو تحقيقها في الحياة) بما في ذلك أن يعيشوا حياة طويلة وصحية، وبأن يمتلكوا المعرفة، وأن يتمكنوا من الوصول الى الموارد اللازمة لتحقيق مستوى معيشي لائق، إضافة إلى المشاركة بطريقة مجدية في حياة مجتمعهم.

لما لهذا الامر من أهمية بالغة حولت تقارير التنمية الإنسانية منذ ذلك الحين نقاشات التنمية العالمية من التركيز شبه الحصري على النمو الاقتصادي إلى تقييم أكثر توازنًا لمستويات المعيشة استنادا إلى الصحة والتعليم وحرية الإنسان فضلاً عن الدخل. وقدمت تقارير التنمية الإنسانية تحليلاً مبتكرًا حول مواضيع تتراوح بين موضوع النوع الاجتماعي والثقافة والأهداف الإنمائية للألفية وتوفير المياه النظيفة والهجرة. ويعد عام 2010 عامًا هامًا بالنسبة لتقرير التنمية الإنسانية لأنه سيكون الذكرى السنوية العشرين لإطلاق التقرير. وستكون هذه فرصة لتأكيد وتعزيز الرؤية الأصلية للتنمية الإنسانية ومنهجيتها، ولتوفير أدوات تشخيصية جديدة لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

وبالإضافة إلى ذلك، سوف يأخذ هذا التقرير في الاعتبار ويساهم في وضع منظومة المعايير الدولية، والأهداف الإنمائية للألفية المتفق عليها بين الدول المتقدمة والنامية. ونظرًا لطبيعة التقرير والقضايا التي سيتم تناولها لتحقيق التنمية الإنسانية، فإنه سيكون متماشيا مع الأهداف الثمانية التي حددتها الأمم المتحدة، والتي تتمحور بصورة رئيسية حول القضاء على الفقر وتحسين التعليم وتحسين الصحة والمساواة بين الجنسين.

بناء على ما تقدم، ستشرع إمارة أبو ظبي في صياغة وإطلاق تقرير التنمية الإنسانية الأول لإلقاء الضوء على المشكلات التي تعيق التقدم وصياغة الاستراتيجيات التي من شأنها رفع مستويات المعيشية للأفراد وتوفر لهم فرص حياة أفضل بشكل يتماشى مع اقتصاد الإمارة النامي.

ويُعدّ هذا التقرير بمثابة وثيقة مستقلة من شأنها إظهار الحقائق والاتجاهات الإنمائية مع احتفاظها بانتمائها الوطني. ولذلك، سيتأكد التقرير من تناول أولويات حكومة أبو ظبي التي ركزت عليها خطتها حتى عام 2030 بطرق من شأنها تحقيق التنمية الإنسانية.

ثانياً، إستراتيجية المشروع

تكمن أهمية إعداد تقرير التنمية الإنسانية الأول لإمارة أبو ظبي في مساهمته في وضع التنمية الإنسانية في صدارة جداول الأعمال السياسية على المستوى الوطني أو الأقل من الوطني. كما أن أهمية تقرير التنمية الإنسانية هذا يكمن في أن نتائجه ومخرجاته ستستخدم في وقت لاحق لإصدار تقارير التنمية الإنسانية الأخرى وللتعامل مع قضايا الحياة الرئيسية لإمارة أبو ظبي والمواطنين.

وبناء عليه، فإن إستراتيجية صياغة تقرير شامل من شأنه أن يترجم الخطة الوطنية إلى قضايا تنمية بشرية يستند إلى تحديد أولويات الأفراد وتعزيز القدرات الوطنية وإشراك الشركاء الوطنيين والتنسيق مع الشبكات الدولية ووكالات التنمية وتحديد الثغرات ورصد وتقييم التقدم في عملية التنمية وتحديد سبل المساهمة في تحديد الأهداف الإنمائية للألفية. من أجل ضمان إدماج هذه المهام بشكل فعال في التقرير، وقد حددت سياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ستة مبادئ أساسية هي : 1) الملكية الوطنية 2) استقلال عملية التحليل (3 التشارك والإعداد الشامل 4) نوعية التحليل 5) المرونة و الإبداع في التقديم 6) المتابعة المستمرة.

لتحقيق ما ورد أعلاه، سيحرص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة التنمية الاقتصادية في أبو ظبي على إشراك الجهات المعنية في جميع مراحل المشروع المختلفة، مثل المؤسسات ذات العلاقة ومقدمي الخدمات والجهات الفاعلة المؤثرة والعاملة في القطاعي الاجتماعي والخاص والهيئات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وسيضمن إشراك هذه الجهات رسم السياق الاجتماعي ومراحل المشروع اللاحقة ستشمل آخر التحليلات والبيانات المتعلقة بالاتجاهات والمخاطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

الهدف العام

ستتم صياغة تقرير التنمية الإنسانية الأول لأبوظبي بحيث يشتمل على الغرض الرئيسي المتمثل في أن يكون منبرًا هاما لمناقشة قضايا التنمية الإنسانية الهامة على المستوى المجتمعي الوطني، وأن يكون أداة تحليلية مهمة من شأنها إثراء حوار التنمية في إمارة أبو ظبي على أمل أن يساهم فيما يلي:

- اعتماد سياسات جديدة لتحسين مستوى المعيشي والتقدم الاجتماعي - سيتم تذكير واضعي السياسات بوفرة البيانات الموجودة ونواقصها على حد السواء.
- تجميع ومتابعة ونشر مؤشرات رائدة ومبتكرة في إمارة أبو ظبي.
- الاستثمارات الوطنية لمعالجة الجوانب الرئيسية من جدول أعمال التنمية الإنسانية في أبوظبي.
- تشجيع المجتمع المحلي في أبو ظبي على تحديد مفهوم "التقدم" في القرن 21.
- بناء القدرات والاستثمارات الهامة لتطوير الإحصاءات والمؤشرات.

نواتج المشروع:

الناتج 1 : الموضوع المختار لتقرير التنمية الإنسانية ومنهجية جمع البيانات المتفق عليها.

ستكون هذه هي المرحلة التحضيرية لإصدار التقرير بهدف عرض الموضوع. وسيتم تنظيم ورشة عمل للجهات المعنية المحلية والأكاديمية لأغراض التوجيه وتبادل الأفكار والمناقشة والتشاور. ويجب أن تكون قائمة المدعوين شاملة وجامعة لممثلين من مختلف فئات المجتمع، وبالتالي ينبغي

أن يضم الحضور منظمات المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية والحكومية والمنظمات الدولية من بين الأطراف الأخرى المعنية وذلك لضمان عقد ورشات العمل بطريقة تتسم بالشفافية والمشاركة. وسيكون الهدف الرئيسي من ورشات العمل استعراض التقارير وخطط الإمارة ذات الصلة، ولتبادل الأفكار مع واضعي السياسات والمساهمين الرئيسيين والخبراء الاستشاريين المحليين والدوليين، ومراجعة الخطط والسياسات الوطنية التي تؤثر في إمارة أبو ظبي. وستشتمل هذه المرحلة التحضيرية أيضًا على مناقشات داخلية في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومناقشات أوسع في الأمم المتحدة.

وعند نهاية هذه المرحلة التحضيرية، ينبغي اختيار فريق تقرير التنمية الإنسانية بحيث يشتمل على المؤلف الرئيسي والفريق الفني ولجنة توجيه السياسات ولجنة مجموعة استشاريي ومجموعة من القراء ومسؤول تنسيق للدعم والاتصالات. وبعد الإعلان عن الموضوع، سيتم الإعلان عن منافسة موجهة لطلاب الجامعات لإعداد صورة الغلاف الخاصة بتقرير التنمية الإنسانية، الذي سيتم دمجه في وقت لاحق بالتصميم حالما يتم الإعلان عن الرسم الفائز.

الناتج 2 : تنفيذ البحث وجمع البيانات والتحاليل

حالما يتم توظيف فريق تقرير التنمية الإنسانية، ستبدأ مرحلة البحوث وكتابة التقرير. وسيتم تحديد البيانات بالإضافة إلى إجراء بحوث مستفيضة. وسيتم تنظيم اجتماع لتبادل الأفكار بهدف وضع الخطوط العامة لفصول التقرير. وستشمل هذه المرحلة مراجعات أدبية وبحوث مرجعية وتحديد البيانات المطلوبة من مصادر كمية ونوعية. وسيجهز المشروع أوراق عمل عامة يكتبها الفريق الفني والمؤلف الرئيسي وتستهدف المواضيع والقطاعات المختلفة المقترحة في ورشات العمل الواردة في مذكرة الفكرة.

ويجب أن تكون القضايا المثارة في أوراق العمل مدعمة بإحصاءات وتوجهات موثقة. وسيتم توزيع المسودة الأولى من أوراق العمل على مستشارين وخبراء للوقوف على آرائهم. وبمجرد إدراج الآراء والتعليقات في أوراق عمل المشروع، سوف يتم توزيع المسودة الثانية مرة أخرى لجمع المزيد من الملاحظات والآراء. وبعد استعراض أوراق عمل المشروع والموافقة عليه من قبل القراء ولجنة مستشاري المضمون والمؤلف الرئيسي، سيقوم المؤلف الرئيسي بجمع أوراق العمل في فصول مقسمة حسب المواضيع لإعداد الصيغة النهائية للتقرير. وفي هذه العملية تكون للملاحظات البناءة المأخوذة من لجان المراجعة دور أساسي في استكمال التقرير.

الناتج 3: إعداد وإصدار تقرير التنمية الإنسانية الأول لأبوظبي

يأتي هذا الناتج بعد وضع الصيغة النهائية لمحتوى التقرير. وسيتطلب تصميم مخطط التقرير والغلاف وألوان الفصول المنجزة بعد الحصول على الموافقة النهائية. ويعد الإنتاج الفعلي للتقرير هامًا من حيث عدد ونوعية التقارير المطبوعة. وبما أنه سيكون تقرير التنمية الإنسانية الأول لإمارة أبو ظبي، فينبغي أن يتضمن المشروع أن تكون عدد نسخ كافية لفعالية إصدار التقرير والتوزيع الى جميع الأطراف ذات العلاقة وذلك لضمان تحقيق أثر فعال على ممارسي التنمية وواضعي السياسات. كما انه ستتم ترجمة التقرير في هذه المرحلة، إذا لزم الأمر.

الناتج 4: إطلاق تقرير التنمية الإنسانية لإمارة أبو ظبي وتقرير التنمية الإنسانية العام

سيشمل إطلاق تقرير التنمية الإنسانية لإمارة أبو ظبي وتقرير التنمية الإنسانية العام وسائل الإعلام وعنصر الاتصالات. وسيتم تطوير المادة الصحفية متضمنة رسائل وبيانات وإحصاءات رئيسية، مثل الملفات الصحفية والأقراص المدمجة وأشرطة الفيديو. وسيتم أيضًا تنظيم مناقشات المائدة المستديرة مع وسائل الإعلام. وسيتكون العنصر الآخر من هذا النشاط من إطلاق التقرير ونشره. ولا بد من التخطيط بعناية لعملية نشر التقرير لضمان أن يترك محتواه أثر إيجابي على الجمهور المستهدف. وسوف تشمل هذه الخطة فعالية إصدار التقرير والتغطية الصحفية وإتاحة التقرير على شبكة الانترانت الداخلية والموقع الالكتروني لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي للجمهور.

كما يجب أن يضم الحضور في حفل إصدار التقرير على شرائح واسعة من العاملين في مجال التنمية وواضعي السياسات من المجتمع المدني والحكومة والمنظمات الدولية.

ثالثا، النتائج و إطار الموارد

النواتج المنشودة كما هي مبينة في النتائج و إطار الموارد: تعزيز القدرة الوطنية على تحليل وتصميم ومراقبة سياسات التنمية الإنسانية في مجالات الأولوية الوطنية.				
مؤشرات النواتج بما في ذلك خط الأساس والأهداف: المؤشر: غير موجود. خط الأساس: ضعف عملية جمع البيانات الاجتماعية الاقتصادية التي تعد حيوية لصنع القرار. الهدف: تحسين عملية جمع البيانات وإعداد التقارير.				
مجال النتيجة الرئيسية المطبقة (الخطة الإستراتيجية 2008 - 2011) تقوية المؤسسات المشرفة القابلة للمساءلة والمستجيبة.				
استراتيجية الشراكة: سيتم تأسيس شراكة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي بمشاركة منظمات دولية أخرى. وسيتم من خلال التوعية بالتقرير والترويج له وإشراك الجهات المعنية في العملية ومنها المؤسسات الحكومية المختلفة ومنظمات المجتمع المدني وغيرها، توجيه أهداف هذا المشروع الى تعزيز ودعم السياسات المحلية وسيكون بمثابة نموذج ينبغي تكراره في أماكن أخرى.				
النواتج المخططة	**أهداف النواتج لـ (السنوات)**	**الأنشطة الإرشادية** (راجع الملحق 1 للاطلاع على تفاصيل الأنشطة)	**الجهات المسؤولة**	***المدخلات***
الناتج الأول: إختيار موضوع تقرير التنمية الإنسانية والاتفاق على منهجية جمع البيانات. **الأساس:** لا يوجد موضوع للتقرير **المؤشرات:** إختيار الموضوع والاتفاق	الأهداف (بحلول الربع الثاني) سيتم توريد مذكرة الفكرة وتتضمن موضوع تقرير التنمية الإنسانية الذي تم اختياره والملخص العام.	**النشاط (1):** استقطاب وتوظيف فريق المشروع وفريق CTA. **النشاط (2):** إنشاء وحدة إدارة المشروع/ وحدة تقرير التنمية الإنسانية داخل دائرة التنمية الاقتصادية لتنسيق المساعدة الفنية). النشاط (3): عرض موضوع تقرير التنمية الإنسانية للجهات	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دائرة التنمية الاقتصادية	- عقود طاقم المشروع - السفر - اللوازم - متفرقات **المجموع = 850,500 دولار**

على منهجية جمع البيانات.		المعنية ذات العلاقة **النشاط (4):** وضع نموذج مؤشر التنمية الإنسانية **النشاط (5):** تنفيذ التقييم الأولي وجمع البيانات **النشاط (6):** إطلاق منافسة تصميم صفحة غلاف تقرير التنمية الإنسانية		
الناتج 2: تنفيذ البحوث وجمع البيانات وتحليلها. **الأساس:** البيانات المتوفرة غير كافية **المؤشرات:** - إختيار لجنة الصياغة - تحليل البيانات ورفع تقارير بشأنها	الأهداف (بحلول الربع الثالث) تحليل البيانات ورفع تقارير بشأنها	**النشاط (1):** تعيين ضباط تنسيق واتصال في مختلف المؤسسات الحكومية وبدء جمع البيانات **النشاط (2):** تحديد وتوظيف أعضاء لجنة الصياغة **النشاط (3):** تحليل البيانات وعقد الحوارات والاجتماعات لبحث سير العمل مع الجهات المعنية	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دائرة التنمية الاقتصادية	**المجموع = 5,250 دولار**
الناتج 3: تجميع وإصدار تقرير التنمية الإنسانية الأول لأبوظبي. **الأساس:** لا يوجد تقرير تنمية بشرية لأبوظبي **المؤشرات** : إصدار أول تقرير تنمية بشرية لأبوظبي	الأهداف (بحلول الربع الرابع) تجميع وطباعة تقرير التنمية الإنسانية لأبوظبي ثم ترجمته.	**النشاط (1):** تجميع أجزاء العمل المكتملة وفصول التقرير تمهيدا لإنتاجه. **النشاط (2):** ترجمة التقرير **النشاط (3):** طباعة التقرير	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دائرة التنمية الاقتصادية	

		النشاط (4): إعداد مواد إطلاق التقرير في مجموعة أدوات صحفية باللغتين العربية والانجليزية		**المجموع = 28,350 دولار**
النتيجة 4: تدشين تقرير التنمية الإنسانية لأبوظبي وتقرير التنمية الإنسانية العام **الأساس:** لا يوجد تقرير تنمية بشرية لأبوظبي وتقرير تنمية بشرية عام **المؤشرات** : تدشين تقرير التنمية الإنسانية لأبوظبي وتقرير التنمية الإنسانية العام	الأهداف (الربع الرابع) تدشين تقرير التنمية الإنسانية الأول لإمارة أبوظبي	**النشاط (1)**: إطلاق تقرير التنمية الإنسانية العام **النشاط (2)**: عقد لقاءات صحفية قبل الإطلاق لإيجاز وسائل الإعلام حول التقرير **النشاط (3)**: تنظيم فعالية إطلاق التقرير **النشاط (4)**: مراقبة مناقشات الجمهور وتغطية وسائل الإعلام بعد الإطلاق	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الأمانة العامة للمجلس التنفيذي	**المجموع = 113,400 دولار**
				الإجمالي: 997,500 دولار

رابعا، الترتيبات الإدارية

سيتم تنفيذ المشروع من قبل الشريك الوطني، حيث سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو الجهة التنفيذية لهذا المشروع وستكون دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي هي الهيئة المنفذة له.

وسوف تكون دائرة التنمية الاقتصادية مسؤولة عن تنفيذ كافة أنشطة المشروع والتنسيق بين مختلف الجهات المعنية لضمان التطبيق والالتزام بنظم الإدارة المالية المقبولة والمراقبة والتقييم. ولهذا الغرض، ينبغي على دائرة التنمية الاقتصادية تعيين مدير وطني للمشروع لكي يعمل مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تنسيق الأنشطة المتعلقة بالمشروع والتأكد من دمج أنشطة المشروع في عمليات التخطيط وإعداد الميزانية ذات الصلة على مستويات إدارية مناسبة.

وسيتم إنشاء مجلس للمشروع لمراقبة تقدم المشروع نحو تحقيق النتائج. وسيتألف مجلس المشروع من ممثلين رفيعي المستوى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة التنمية الاقتصادية وسيكون بمثابة هيئة إشرافية لضمان سير الأنشطة على الطريق الصحيح وتحقيق النتائج وفقا لخطة عمل المشروع. ويجب على مجلس المشروع أن يقوم بما يلي: 1) الموافقة على خطط العمل السنوية والربع سنوية وأي تغييرات تطرأ على نواتج المشروع أو على الميزانية الكلية بما في ذلك الموافقة على الموارد (المالية والإنسانية) المطلوبة للفترات الربعية؛ 2) تسهيل عمل وحدة إدارة المشروع؛ 3) الاتفاق على أي خطوات ضرورية لتنفيذ المشروع على نحو أفضل؛ 4) مراجعة تقارير التدقيق المالي؛ 5) مراجعة تقارير سير العمل الربعية؛ 6) التأكد من وجود عملية اتخاذ قرارات واضحة لا غموض فيها مع الجهات ذات الصلة بتنفيذ المشروع بحيث يتم تنفيذ أنشطة المشروع بشكل جيد؛ 7) مراجعة تقارير سير العمل السنوية؛ 8) حضور اجتماعات المراجعة السنوية؛ 9) تقديم توصيات تتعلق بالسياسات لتحسين تنفيذ المشروع وتقديم المشورة لموظفي المشروع.

بتوجيه من مجلس إدارة المشروع، سيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مسؤولا عن اختيار وتوظيف CTA والخبراء والمستشارين الآخرين طوال مدة المشروع وفقا لقواعد البرنامج وأنظمته وبالتنسيق مع دائرة التنمية الاقتصادية، التي سيكون لها حق الموافقة النهائية على موظفي ومستشاري المشروع الذين يتم اختيارهم.

وسيتولى المكتب القطري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الدور التنفيذي في مجلس إدارة المشروع للتأكد من ملكية الدولة للمشروع. وباعتبارها المستفيد الرئيسي من المشروع، ستتصرف دائرة التنمية الاقتصادية كمستفيد أول ومورد أول في مجلس إدارة المشروع.

وسيكون لكلا الطرفين، دائرة التنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، دور محدد في التنفيذ الناجح للمشروع، حيث ستكون دائرة التنمية الاقتصادية مسؤولة عن تقديم الدعم المالي والتنفيذ والإشراف وإدارة أنشطة المشروع والعاملين فيه بشكل شامل. أما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فسيتولى التنسيق والتأكد من تنفيذ المشروع وتقديم الدعم الفني والتنسيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء الآخرين في الترويج للمشروع والحصول على المساعدة الفنية.

وحدة إدارة المشروع/وحدة فريق تقرير التنمية الإنسانية:

سيكون فريق إدارة المشروع المعين، تحت توجيهات المجلس الاستشاري مسؤولا عن وضع خطط عمل سنوية مفصلة وخطط المشتريات والاتصالات وخطة المراقبة. وسوف يتم إنشاء وحدة إدارة المشروع ضمن إطار دائرة التنمية الاقتصادية للإشراف على التنفيذ اليومي لأنشطة المشاريع ورفع تقارير سير العمل الربعية والتقارير المالية الربعية وتقارير سير العمل، بالإضافة إلى تقرير المشروع النهائي وتقرير الدروس المستفادة إلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة التنمية الاقتصادية.

وسيتم التعاقد مع المستشارين المحليين والدوليين في المراحل المختلفة من المشروع وسيتم عرض أعمالهم، عند الحاجة، على المجلس الاستشاري، وسيعملون تحت إشراف وحدة تقرير التنمية الإنسانية، مثل:

1- المؤلف الرئيسي:

يتكون الدور الرئيسي للمؤلف الرئيسي من المساهمة في الصياغة الشاملة لتقرير التنمية الإنسانية لأبوظبي، ولا سيما في قيادة نشاط صياغة وإنهاء وبناء الفصول والمواضيع والقضايا التي يجب تغطيتها، وكذلك وضع اللمسات الأخيرة على التقرير باللغتين العربية والإنجليزية (الملحق 3). وسوف يجتمع المؤلف الرئيسي بانتظام مع أعضاء الفريق الفني والفريق الاستشاري، إذا لزم الأمر، لمتابعة سير العمل والتنسيق بين الجهود المبذولة والبحوث المكتوبة.

2- الفريق الفني:

سيتألف الفريق الفني من خبراء في مختلف القطاعات المحددة التي سيتم مناقشتها في إطار المشروع. وسيضع المؤلف الرئيسي مسودة جدول الصلاحيات التفصيلي للفريق. وعموما سيكون الفريق مسؤولا عن البحوث وكتابة أوراق العمل وترجمتها إلى فصول للتقرير. وسيتم تكليف كل خبير بجانب من موضوع التقرير الذي سيتقرر في ورشات العمل.

3- لجنة توجيه السياسات

في حين أن العمليات اليومية للمشروع ستبقى من مسؤولية مدير المشروع إلى جانب منسقي النواتج، سيتم تشكيل مجلس إدارة المشروع، الذي سيتألف من ممثلين رفيعي المستوى من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ودائرة التنمية الاقتصادية، للتأكد من التنفيذ السليم للمشروع ويتحمل المسؤولية عن الإشراف العام. وسوف تجتمع لجنة التوجيه كل ثلاثة أشهر لرصد التقدم المحرز في أنشطة المشروع.

4- المجموعة الاستشارية للمحتوى

ستتولى هذه المجموعة الدور الرقابي والاستشاري فيما يتعلق بالمحتوى، والتأكد من أن أعضاء الفريق الفني يلتزمون بالموضوع والقطاعات المحددة. وسوف تقوم بإرشاد الفريق الفني في جميع مراحل البحث وعملية كتابة التقرير ومراجعة جميع مسودات الفصول.

5- مجموعة القراء

ستكون مجموعة من الخبراء والعاملين في مجال التنمية مسؤولة عن قراءة أعمال البحث المكتملة وتقديم معلومات تغذية راجعة بناءة. وسيكون برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واحدا من القراء المعينين نظرا للطبيعة المستقلة للتقرير.

وستتم تغطية التفاصيل المحددة المتعلقة بالترتيبات المالية والمدفوعات للاستشاريين الدوليين، وترتيبات السفر، والخدمات اللوجستية بالكامل في المشروع.

التدقيق:

سيخضع المشروع للتدقيق وفقا للإجراءات المعتمدة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وقواعده وأنظمته.

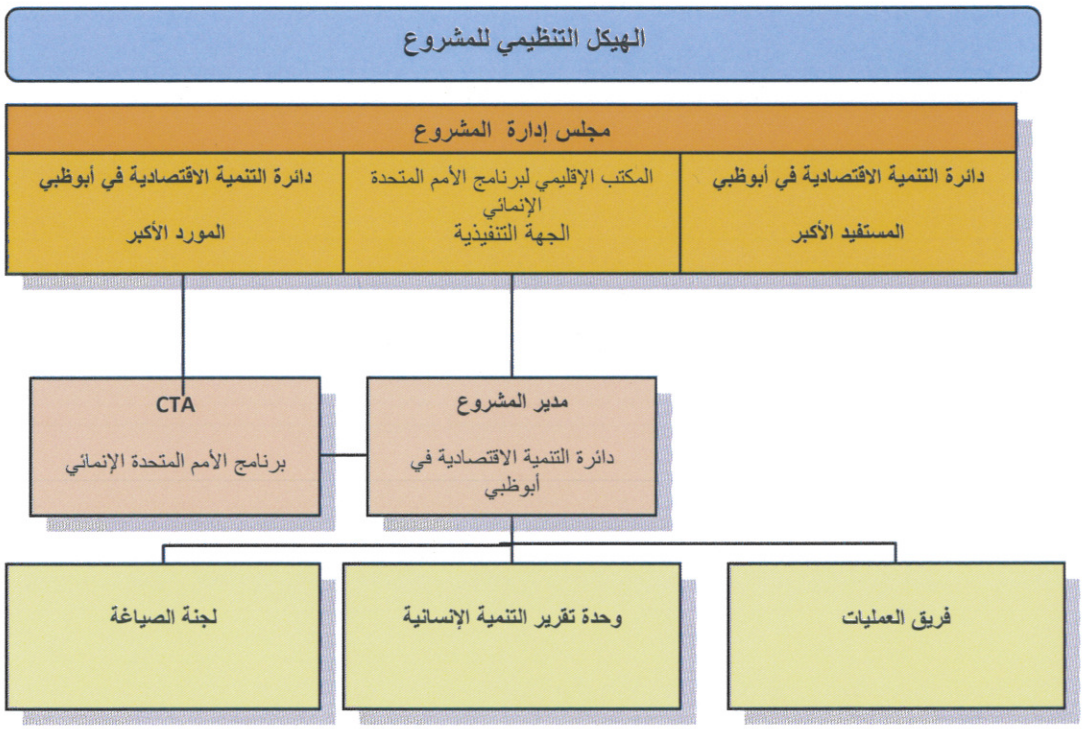

خامساً، إطار المراقبة والتقييم

سوف تتم مراقبة المشروع وفقا لسياسات وإجراءات البرامج الموضحة في دليل المستخدم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي من خلال ما يلي:

- سيتم كل ثلاثة أشهر تسجيل التقدم نحو إنجاز النتائج الرئيسية في تقرير تقييم الجودة يتم إعداده على أساس معايير الجودة والأساليب المبينة في جدول إدارة الجودة أدناه.
- سيتم استحداث سجل قضايا في أطلس ويتم تحديثه من قبل مسؤول البرنامج لتسهيل متابعة وحل المشاكل المحتملة أو طلبات التغيير.
- استنادا إلى تحليل المخاطر الأوّلي المقدم (انظر الملحق 1) ، سيتم استحداث سجل مخاطر في أطلس وتحديثه بانتظام من خلال مراجعة البيئة الخارجية التي قد تؤثر على تنفيذ المشروع.
- استنادا إلى المعلومات الواردة أعلاه المسجلة في أطلس، سيتم تقديم تقرير سير العمل في المشروع من قبل مدير المشروع إلى مجلس المشروع من خلال تأكيدات المشروع، وذلك باستخدام صيغة التقرير القياسية المتوفرة في الملخص التنفيذي.
- سيتم استحداث سجل الدروس المستفادة من المشروع وتحديثها بانتظام لضمان استمرارية التعلم والتكيف داخل المؤسسة، ولتيسير إعداد تقرير الدروس المستفادة في نهاية المشروع.
- سيتم تفعيل خطة جدول المراقبة في أطلس وتحديثها لتتبع الإجراءات/ الأحداث الإدارية الرئيسية.
- سوف يتم تنفيذ تقييم نهائي في نهاية المشروع بتعليمات من مجلس إدارة المشروع، وقد يشمل أيضا إشراك جهات معنية أخرى حسب الحاجة. وسيركز على مدى إحراز تقدم نحو تحقيق النواتج، والتأكد من استمرار تماشي هذه النواتج مع النتائج الملائمة.
- سوف يخضع المشروع لتدقيق الحسابات على الأقل مرة واحدة طوال مدته وفقا لأنظمة نموذج التنفيذ الوطني.

سادساً، السياق القانوني

تكون وثيقة المشروع هي المستند المشار إليه بهذه الصفة في المادة 1 من الاتفاقية القياسية للمساعدة الأساسية بين حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التي وقعها الطرفان في 19 يناير 1977. ولأغراض الاتفاقية القياسية المذكورة أعلاه، سيشير مسمى وكيل التنفيذ في البلد المضيف إلى ممثل الحكومة المتعاون المذكور في الاتفاقية.

الملحق 1: سجل المخاطر

تتصف المخاطر بأنها ديناميكية بطبيعتها، حيث قد تنشأ المخاطر قبل مرحلة البدء في المشروع، وقد تتراجع المخاطر القائمة خلال مرحلة التنفيذ أو قد تبرز مخاطر جديدة خلال هذه المرحلة. ولذلك، سيتم وضع استراتيجيات للتصدي لتلك المخاطر عندما تظهر. وفيما يلي بعض المخاطر التي من المتوقع أن تنشأ في مرحلة بدء المشروع:

#	الوصف	تاريخ تحديدها	النوع	الأثر والاحتمالية	التدابير المضادة / استجابة الإدارة	المالك	تم تقديمها، تحديثها من قبل	آخر تحديث	الحالة
1	بالنظر الى حقيقة أنه سيكون تقرير التنمية الإنسانية الأولى لأبوظبي قد لا يُقدر أثره حق قدره	أكتوبر 2010	مبرمج		سيتم تنفيذ خطة نشر قوية وفعالة وسينتهج المشروع اسلوبا شفافا وتشاركيا مع وسائل الاعلام لضمان التغطية الايجابية	دائرة التنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي	دائرة التنمية الاقتصادية	أكتوبر 2010	
2	قد يواجه المشروع صعوبة في العثور على نطاق واسع من المستشارين بخلفيات علمية مختلفة ومؤهلات عالية.	أكتوبر 2010	تشغيلي		ستعمل دائرة التنمية الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي على توظيف مستشارين دوليين ووطنيين للتأكد من توفير المؤهلات العالية والتنوع.			أكتوبر 2010	
3	وصول غير كافٍ أو نقص في المعلومات والبيانات والإحصاءات الموثوقة.	أكتوبر 2010	تشغيلي	الاحتمالية = 3 الأثر = 4	تكثيف الحوار مع صناع القرار لتبادل البيانات والاعتماد على بيانات أجنبية في الحالات التي لا تتوفر فيها محلياً	GSEC		أكتوبر 2010	

				والاعتماد على الخبراء المعينين في المشروع لإجراء الدراسات محلياً، والتعاقد أيضا مع الجامعات المحلية لإجراء دراسات دراسة ميدانية طارئة لجمع البيانات.					